برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، ٢٠ - ١٩٩٩/١/٢٢

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٥ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/99/5
18 December 1998
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة الاستراتيجية القطرية - ليسوتو

الموجز

تصنف ليسوتو بين أقل البلدان نموا، وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في نفس الوقت. وكان الرقم الدليلي للأمن الغذائي الأسرى الذي وضعته **منظمة الأغذية والزراعة** بالنسبة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥، هو ٧٤,١. ومعدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة هو ١٣٩ في الألف (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨). ويقدر عدد سكان ليسوتو بنحو ٢,١ مليون نسمة (١٩٩٦)، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو ٧٧٠ دولارا، بينما يقدر نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٣٥٤ دولارا (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨). وتحتل ليسوتو المرتبة رقم ١٣٤ من بين ١٧٤ بلدا في ترتيب التنمية البشرية الذي يضعه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

وتعتمد ليسوتو اعتمادا شديدا على جارتها: جنوب أفريقيا، في تحويلات المهاجرين من عمال المناجم، واستيراد وتصدير الأغذية والسلع والخدمات منها واليها. ويأخذ الفقر أبشع صوره في المناطق الريفية، حيث يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من الأسر. وفى السنوات العشرين الماضية، انخفض نصيب الفرد من إنتاج الحبوب بنسبة ٧ في المائة ليصل إلى ١٨٥ كيلو غراما فقط، الأمر الذي زاد من كمية الحبوب المستوردة (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨). وهناك فارق كبير في كميات الأغذية التي تحصل عليها الأسر التي تصلها تحويلات عمال المناجم من الخارج وتلك التي لا تصلها مثل هذه التحويلات. وينتشر نقص التغذية المزمن بين الأطفال دون الخامسة وتلاميذ المدارس الابتدائية، وعلى الأخص في المناطق الجبلية. ففي هذه المناطق، تصل نسبة السكان ممن تزيد أعمارهم عن ١٦ عاما دون أن يتلقوا أي تعليم رسمي أو لم يكملوا تعليمهم الابتدائي إلى ٧٥ في المائة من السكان.

وتشمل استراتيجية **البرنامج** للفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ تقديم مساعدات غذائية قيمتها ٢,١ مليون دولار سنويا. وتركز هذه الاستراتيجية بصفة أساسية على أشد السكان فقرا في المناطق الريفية الجبلية، دعما للتعليم الابتدائي (٨٠ في المائة) ودعما - بدرجة أقل - (٢٠ في المائة) لتنمية الأطفال في مراحل نموهم المبكرة، وتأهيل الصبية الذين يمارسون الرعي، والتدريب المهني لفقراء الريف، ولا سيما النساء. وسوف تنتهي المساعدات التي تقدم بأسلوب الغذاء مقابل العمل لمشروع إنشاء الطرق الفرعية وصيانتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يقدم **البرنامج** دعمه من خلال وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إلى هيئة مكافحة الكوارث في ليسوتو. وسيواصل **البرنامج** تعاونه مع منظمات **الأمم المتحدة** الأخرى، والجهات الدولية المانحة، والمنظمات غير الحكومية، العاملة بالفعل في المناطق التي سيعمل فيها **البرنامج**. وقد تقاسم **البرنامج** مخطط الاستراتيجية القطرية هذا مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، و**منظمة اليونيسيف**، و**منظمة الصحة العالمية**، و**منظمة الأغذية والزراعة**، وغيرها من الجهات المانحة المقيمة في ليسوتو (ايرلندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجيش السلام، والصليب الأحمر، ومجلس ليسوتو للمنظمات غير الحكومية، وغيرها). أما مذكرة الاستراتيجية القطرية لليسوتو فلم تعد بعد، ولم تبدأ أيضا المشاورات الخاصة بإعداد إطار لمساعدات **الأمم المتحدة** الإنمائية.

وقد أسفرت الأزمة الأخيرة في ليسوتو (سبتمبر/أيلول ١٩٩٨) عن تدمير واسع النطاق للبنية الأساسية الحكومية ومرافق القطاع الخاص. وكانت معونات الطوارئ تأخذ طريقها بالفعل وقت إعداد هذه الوثيقة. ورغم ذلك، فليس من المنتظر أن يستلزم الأمر إدخال تغييرات نتيجة الأحداث الأخيرة على الخطة متوسطة الأجل، التي نوقشت مع الحكومة ووكالات **الأمم المتحدة** والجهات المانحة، وأجيزت.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	محمد الزجّاري	tel.: 066513-2201
منسق عمليات ليسوتو:	جواهر عاطف	tel.: 0665513-2321

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

تغير الأنماط وطبيعية الأمن الغذائي

١- ليسوتو بلد صغير مغلق لا يطل على البحر، ومن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي تنتمي إلى مجموعة أقل البلدان نموا. وتبلغ مساحة ليسوتو ٣٣٥ ٣٠ كيلو مترا مربعا، أغلبها أراضي جبلية وعرة، أشدها انخفاضا يرتفع فوق سطح البحر ٣٩٠ ١ مترا (وادي نهر سنكو). ويمكن تقسيم ليسوتو إلى أربعة أقاليم جغرافية واقتصادية متميزة، وهي: الأراضي المنخفضة، وسفوح التلال، ووادي نهر سنكو، والجبال.

٢- ويبلغ عدد سكان ليسوتو نحو ٢,١ مليون نسمة، منهم ٤٩ في المائة تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. ويعيش نحو ٨٢ في المائة من السكان في المناطق الريفية، حيث تصل نسبة من يعيشون تحت حد الفقر إلى ٥٣,٩ في المائة (**البنك الدولي**، ١٩٩٨). ومتوسط الكثافة السكانية ٦٨ شخصا في الكيلومتر المربع، بينما تصل الكثافة فوق الأراضي الزراعية التي لا تزيد نسبتها على ٩ في المائة من مساحة البلاد إلى ٧٦٠ نسمة في الكيلو متر المربع. وتغطى الحشائش والمراعى ٦٠ في المائة من الأراضي. وتعتمد ليسوتو اعتمادا شديدا على جارتها جنوب أفريقيا، بالنسبة لتحويلات العمال المهاجرين الذين يعملون في جنوب أفريقيا، وتستورد وتصدر الأغذية والسلع والخدمات منها واليها. وليسوتو جزء من منطقة الرافد، وعضو في الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية. وتتولى جنوب أفريقيا جمع الضرائب التجارية لليسوتو، حيث كانت هذه الضرائب تمثل نصف إيرادات ميزانية ليسوتو (عدا المنح) فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣. ولاشك أن ارتباط العملات والحدود المفتوحة نسبيا يعنيان أن أسعار السلع في ليسوتو تحدد في جنوب أفريقيا. وبالتالي فان اقتصاد ليسوتو حساس بدرجة كبيرة لأي تغييرات تحدث في جنوب أفريقيا.

٣- تشير التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة من القوة العاملة من الذكور في ليسوتو تعمل في جنوب أفريقيا، وإن كانت هذه النسبة قد بدأت تتناقص نتيجة السياسة التي تتبعها جنوب أفريقيا بإعطاء الأولوية في شغل الوظائف إلى مواطني جنوب أفريقيا. ورغم ذلك فقد ظلت تحويلات مواطني ليسوتو تمثل ثلث الناتج القومي الإجمالي. وفيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٢ انخفض الناتج المحلى الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، لسبب رئيسي هو الجفاف الذي استمر سنتين متتاليتين (١٩٩١ و ١٩٩٢) وانخفاض تحويلات عمال المناجم. ولكن النمو الاقتصادي المستأنف بعد عام ١٩٩٢ وما زال يواصل تحسنه. وقد هيأ التزام الحكومة باستقرار الاقتصاد العام المناخ أمام المستثمرين، سواء من الأجانب – في أغلبهم – أو المحليين. وحققت الصادرات انتعاشا قويا، وما زالت تواصل زيادتها بأكثر من ١٥ في المائة سنويا، محققة تحسنا في ميزان الحساب الجاري. وزاد الاحتياطي من النقد الأجنبي من ٤١ مليون دولار[١] في عام ١٩٨٩ إلى ٣٧٨ مليون دولار في ١٩٩٥. وكان متوسط المساعدات الإنمائية الخارجية ١٣١ مليون دولار فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك: وكان الدولار الواحد يعادل ٧,٥ مالوطي في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨.

٤- وبالنسبة لتوزيع الدخل في ليسوتو، فإنه من أشد أنواع التوزيع تفاوتا في العالم. فالشريحة العليا التي تضم ١٠ في المائة من الأسر تحصل على ٤٤ في المائة من الدخل الغذائي، بينما تحصل الشريحة الدنيا التي تضم ٤٠ في المائة من السكان على ٨ في المائة فقط. وينتشر الفقر بصورة مخيفة في ٤٠ في المائة تقريبا من الأسر التي تعتمد على الزراعة أو الرعي أو الأعمال غير الرسمية أو العمل العارض للحصول على الجزء الأكبر من دخلها، كما ينتشر بين ٧ في المائة تقريبا من الأسر التي يرأسها أفراد عاطلون. وفى المناطق الريفية، حيث يعيش ٨٠ في المائة من الأسر، تقدر نسبة الأسر الفقيرة بنحو ٥٤ في المائة، منها ٢٤ في المائة تعيش في فقر مدقع. كما يظهر الفقر في أبشع أشكاله في المناطق الريفية من الجبال وفى وأدي نهر سنكو في حين يكون أقل بشاعة في الأراضي المنخفضة وسفوح التلال. والأسر الريفية أكثر عددا من الأسر الحضرية، ولديها من الأفراد البالغين الذين تزيد أعمارهم عن الستين ضعف ما لدى الأسر الحضرية. وفى كثير من الأسر الفقيرة، نجد أن أفرادا قليلون ممن في سن العمل مطالبون بإعالة أفراد كثيرين من الشبان والشيوخ على السواء.

٥- وقد أدت ندرة الأراضي الزراعية إلى الإفراط في زراعة الأراضي المتوافرة، مما ساهم في تدهورها. كما أن ضغط السكان ومشكلات الأراضي أديا إلى الزراعة في المناطق الحدية والى الرعي الجائر، مما ساهم أيضا في استنزاف موارد التربة الهشة بالفعل. ومع زيادة السكان (بمعدل سنوي ٢,٦ في المائة تقريبا) أصبح الكثيرون لا يملكون أي أراض. فهناك أكثر من ٣٠ في المائة من أسر ليسوتو لا تملك أي أراض، وأغلب من يملكون أراض، لا يملكون سوى حقل واحد تبلغ مساحته هكتارا واحدا لا ينتج سوى محصول سنوي ضئيل. وتبين من المسح الأسرى الذي أجرى في عام ١٩٩٤ بعنوان "الفقر في ليسوتو عام ١٩٩٤، محاولة لرسم خريطة" أن ما بين ١٠ في المائة و ١٩ في المائة من الأسر التي تعيش في المناطق الشمالية المنخفضة وسفوح التلال زرعت ما يكفيها من محاصيل لإطعام أفرادها بالمستويات المقبولة دوليا. ولكن هذه النسبة كانت أقل في بعض الأماكن الأخرى من ليسوتو، وبخاصة في الجبال.

الأمن الغذائي

٦- لا تزيد مساحة الأراضي المزروعة في ليسوتو أو تلك التي يمكن زراعتها عن ١٣ في المائة تقريبا، وتتراوح مساحة المراعى بين ٦٠ في المائة و ٨٠ في المائة. وتعتمد ٨٥ في المائة تقريبا من الأسر الريفية على الزراعة في معيشتها. والزراعة المعيشية هي المسيطرة، وأهما تربية الحيوانات وزراعة الذرة. ومن بين المحاصيل الأخرى: القمح والذرة الرفيعة والفاصوليا وزيت عباد الشمس. والجفاف ظاهرة متكررة في ليسوتو، حيث يحدث مرة كل ثلاث سنوات تقريبا. والأقاليم الجنوبية، وهى كواشا سنك، كوتينغ، مهلاس هوك، مافيتينغ هي الأشد تضررا عادة من هذا الجفاف. ففي عام ١٩٩٤، ألحق الجفاف الحاد أضرارا بالغة بمحصول عام ١٩٩٥، الذي لم يحقق سوى نصف القيمة المتوقعة (مجلة Africa Review، ١٩٩٧).

٧- وإذا كانت الزراعة توفر فرص عمل لنحو نصف القوة العاملة المحلية، فإن نصيبها في الناتج المحلى الإجمالي انخفض من ٥٠ في المائة عام ١٩٧٣ إلى ١٠ في المائة فقط في عام ١٩٩٦. كما أشارت التقارير إلى انخفاض غلة المحاصيل وأعداد الحيوانات منذ السبعينات، ثم انخفضت مرة أخرى في العقد الأخير نتيجة الجفاف، وتآكل التربة، وسوء أساليب الزراعة. وفى السنوات العادية، تعتمد ليسوتو على استيراد ما يقرب من ربع احتياجاتها من الأغذية الأساسية. أما في بعض سنوات العقد الأخير، فقد اضطرت ليسوتو إلى استيراد كميات أكبر بكثير من الحبوب (وحدة المعلومات الاقتصادية، ١٩٩٨-١٩٩٩).

٨- زادت أهمية قطاعات الصناعات الخفيفة، والبناء والتشييد، والخدمات الصغيرة مع انخفاض نصيب الفرد من إنتاج الأغذية. وتمثل هذه القطاعات نصيبا متزايدا في النشاط الاقتصادي وفرص عمل (أكثر من نصف الناتج الغذائي الإجمالي في عام ١٩٩٥). وبدأت ليسوتو تستثمر في المنتجات الزراعية ذات القيمة المرتفعة التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة، وفى المشروعات الصغيرة، وفى الصناعات الموجهة نحو التصدير. وهناك انخفاض مواز في مساهمة قطاعي الزراعة والتعدين في الناتج الغذائي الإجمالي.

٩- ومازالت الثروة الحيوانية تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا كبيرا في ليسوتو. فبيع الحيوانات والصوف والموهير والألبان واللحوم، يسهم بشكل كبير في اقتصاد الأسرة، وكثرة الحيوانات تعتبر وسيلة مرغوبة للادخار. كما أن الإنتاج الحيواني أقل تضررا عادة من آثار الجفاف، وأدي فهو مصدر مستقر للدخل. ورغم ذلك، فإن حالات الجفاف الشديدة بالذات في أوائل التسعينات وما أعقبها من ذبح الحيوانات بكثرة، أدت إلى انخفاض أعداد القطعان في أغلب أنحاء ليسوتو.

الصحة والتغذية

١٠- قدر معدل الوفيات بين الأطفال في عام ١٩٩٣ بنحو ٨٥ بين كل ألف من المواليد الأحياء، أما الآن فهو ٩٦ في الألف، أما معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة فهو ١٣٩ في الألف (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨). وأهم أسباب انتشار الأمراض وحالات الوفاة بين المواليد والأطفال هي حالات الإسهال، والأمراض الصدرية الحادة، وأهم من كل ذلك سوء التغذية. وتقدر معدلات الوفاة بين الأمهات الآن بنحو ٦١٠ في كل ٠٠٠ ١٠٠ حالة وضع مولود حي (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨). وفى عام ١٩٩٣ كان العمر المتوقع عند الولادة هو ٥٦,٧ سنة للنساء و ٥٤,٨ سنة للرجال، مع تفاوت كبير من منطقة أو جهة ايكولوجية إلى أخرى، حيث تتفاوت الأعمار بين ٥٨,٥ سنة (في الحضر) و ٥٥ سنة (في الريف)، وتصل إلى أدنى معدلاتها (٥٠,٧ سنة) في الجبال (**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، ١٩٩٥). أما الآن فإن متوسط العمر المرتقب في ليسوتو هو ٥٩,٥ سنة للنساء و ٥٧ سنة للرجال (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨)، وهو ما يشير إلى زيادة طفيفة عن عام ١٩٩٣. وكانت هناك زيادة مطردة في حملات التحصين، حيث كانت تغطى ٤٩ في المائة من السكان في عام ١٩٨٤ فزادت إلى ٧١ في المائة في عام ١٩٩٣. وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو مرض السل، الذي يعتبر واحدا من أهم أسباب الوفيات والعجز بين البالغين في ليسوتو. فبالإضافة إلى الشيوخ الذين يصابون به، فإنه أصبح يصيب أعدادا متزايدة من الشبان ومتوسطي العمر من الرجال والنساء على السواء.

١١- ويعتبر نقص التغذية المزمن هو أهم أشكال سوء التغذية في ليسوتو. فقد تبين من مسح قطري (١٩٩٢) أن ٣٣ في المائة من المجموعة العمرية التي تقل عن خمس سنوات مصابة بالتقزم (الطول بالنسبة للعمر) مع ظهور أعلى معدلات للإصابة في المناطق الجبلية، وأن ٢٤ في المائة مصابون بسوء التغذية الحاد (الوزن بالنسبة للطول)، وهو ما يرجع إلى نتائج حالة الجفاف السائدة في ذلك الوقت. وبالنسبة لجميع مقاييس سوء التغذية، كن الصبية أسوأ كثيرا من البنات من نفس الفئة العمرية. ويأتي تفسير ذلك من تقاليد أهل الريف بإرسال الصبية الصغار – ابتداء من الثالثة حتى الخامسة من العمر – مع اخوتهم الكبار لرعاية ما تملكه الأسرة من حيوانات. والنتيجة هي أن هؤلاء الصبية لا يأكلون إلا على فترات متقطعة وجبات غير كافية.

١٢- وينتشر فيروس الإيدز بمعدلات سريعة، حيث كانت هناك ٩٣٨ حالة في عام ١٩٩٥، وصلت إلى ٠٧٥ ٤ حالة في ١٩٩٧، منها ٥٣,٥ في المائة من النساء و ٨ في المائة من الأطفال. وينتشر هذا المرض بين الفئة

العمرية ٢٠ – ٣٩ سنة، والتي تمثل ٦٥ في المائة من جميع الحالات الجديدة التي وردت في التقارير منذ عام ١٩٩٠. وتقدر الحكومة أنه ستكون هناك ٠٠٠ ٤٠ حالة إصابة بمرض الإيدز في عام ٢٠٠١، إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن.

التعليم

١٣- في عام ١٩٩٥، كان هناك ٢٤٠ ١ مدرسة ابتدائية في ليسوتو، تضم ٠١١ ٣٧٨ تلميذا، منهم ٥٣ في المائة من البنات. وكانت نسبة الأولاد الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ عاما ٢٨ في المائة، بينما تصل نسبة البنات في نفس العمر إلى ٢٤ في المائة. وكان هناك ٩٢٣ ٧ مدرسا (٧٩ في المائة منهم نساء، حيث تصل النسبة بين المدرسين والتلاميذ إلى ١ : ٤٨. وتعاني المدارس الابتدائية – وبالأخص تلك الموجودة في الجبال – من مشكلات حادة. ونسبة المتسربين من المدارس الابتدائية ابتداء من الصف الأول إلى الصف السابع هي ١١,٢ للأولاد و ٧,٢ للبنات. وتصل هذه النسبة في الصف الأول إلى ١٣,٦ في المائة و ١٠,٦ في المائة على التوالي (١٩٩٦). ويصل التسرب من الدراسة إلى أعلى معدلاته في المناطق الجبلية. والمصروفات المدرسية أحد العوامل الرئيسية في الانقطاع عن الدراسة. والأرجح أن يمتنع الأولاد عن الاستمرار في الدراسة لأنهم مطلوبون للرعي أو لأنهم يذهبون إلى مدرسة القبيلة التقليدية في سن البلوغ. كما أن باستطاعة الأولاد أن يعملوا كعمال غير مهرة في جنوب أفريقيا. ومعدلات الرسوب عالية، تصل أحيانا إلى ٢٥ في المائة. أما التغيب عن الدراسة – وعلى الأخص في المناطق الجبلية – فيزيد مع سوء الأحوال الجوية في الشتاء. وتسعى الحكومة إلى جعل التعليم مجانيا وإجباريا في نفس الوقت، مع زيادة عدد سنوات المدارس الابتدائية من ٧ سنوات إلى ١٠. وتجرى الآن دراسة جدوى هذه التدابير ومدى إمكانية تنفيذها.

١٤- وتسعى خطة تنمية قطاع التعليم إلى تحسين نوعية وإدارة التعليم الابتدائي وتبسيط المناهج بهدف التركيز على المهارات الأساسية. وسوف يتحقق ذلك من خلال سياسة "للتعليم مع الإنتاج" ضمانا للتوازن بين الخبرات النظرية والعملية. وأهم نقاط التركيز في هذه السياسة هو تعليم الزراعة وتحقيق الاعتماد على الذات في إنتاج الأغذية.

١٥- ويحظى التعليم بنسبة ١٢,٢ في المائة من المخصصات المتكررة في ميزانية الحكومة (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨). وحظيت الجامعة الوطنية في ليسوتو بنحو ربع ميزانية التعليم (١٩٩٧/١٩٩٦). وكما هو الحالي في أي مكان آخر، فإن هناك ارتباط عكسي بين التعليم والفقر. فطبقا للمسح الذي أجرى عام ١٩٩٣، فإن نسبة رؤساء الأسر الفقيرة والأسر شديدة الفقر الذين لم يحصلوا على أي تعليم رسمي، هي ٤٣ في المائة و ٤٦ في المائة على التوالي، مقابل أقل من ٢٣ في المائة من رؤساء الأسر غير الفقيرة. وهناك نمط مماثل في المناطق الجغرافية المختلفة. فنحو ٧٥ في المائة من سكان المنطقة الجبلية ممن تزيد أعمارهم عن ١٦ سنة، لم يحصلوا على أي تعليم رسمي أو لم يكملوا تعليمهم الابتدائي. ويقوم نظام التعليم في ليسوتو على درجة غير عادية من المدارس الخاصة. فنحو ٩٥ في المائة من المدارس الابتدائية تملكها الكنائس، رغم أن الحكومة هي التي تدفع أجور أغلب المدرسين، بالإضافة إلى أنها هي التي تضع المعايير الأساسية.

أولويات وسياسات الحكومة

١٦- الهدف العام من الخطة الوطنية السادسة للتنمية التي يجري تنفيذها الآن (أبريل/نيسان ١٩٩٦ - مارس/آذار ١٩٩٩)، هو "الحد من الفقر في سياق حكم سليم"، مع علاج هذه المشكلة بإصلاح الخدمات المدنية واللامركزية، وخلق وظائف جديدة، وتقديم خدمات اجتماعية مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم إلى الغالبية العظمى من السكان مع نهاية الخطة الجارية. وتتوقع الخطة تحقيق هذه الأهداف عن طريق تطبيق ثماني استراتيجيات أساسية، هي: (١) إدارة سليمة للاقتصاد العام، (٢) إضفاء الطابع التجاري على المؤسسات وتخصيصها وتنمية القطاع الخاص، (٣) تكامل اقتصاد الأقاليم، (٤) تحسين فعالية الخدمات المدنية، (٥) التوسع في تنمية القطاعين شبه الرسمي وغير الرسمي، (٦) دعم مشروعات التنمية المجتمعية التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، (٧) احتواء التدهور البيئي والحد منه، (٨) التوسع في صادرات القطاع الزراعي[١] [٢] .

١٧- وتبين من مراجعة البرامج الحالية للحد من الفقر ما يلي: (أ) رغم الأولوية المتقدمة التي أعطيت للحد من الفقر، فإن الأنشطة الجارية ما زالت مبعثرة، الأمر الذي يؤدى إلى تقليل تأثيرها وفعاليتها، (ب) رغم نجاح إقامة البنية الأساسية وتقديم معونات الإغاثة الطارئة في بعض الأماكن، فإن الجهود التي تبذل للوصول إلى المناطق الجبلية وغيرها من المناطق النائية لم تكلل بالنجاح، (ج) إن البرامج التي تسعى إلى خلق فرص للعمل لم تقدم سوى مساندة مؤقتة للفقراء، والقليل منها كان له تأثير مستدام على المدى الطويل، (د) بالنسبة لكثير من الوزارات، لم يكن الفارق بين البرامج التي تركز على الفقر وبين غيرها من أنشطة التنمية العامة، مفهوما بصورة جيدة.

١٨- ومن بين أولويات البرامج التي تستهدف تخفيض حدة الفقر: (أ) الاهتمام بالمناطق التي يتركز فيها الفقراء، أي المناطق الجبلية وليستو سنكو، وعلى الأخص في أحياء كواشاس نك، كوتينغ، مهلاس هوك، مافيتينغ، (ب) تعزيز قدرة المؤسسات المحلية المعنية التي تمثل الفقراء أو تتصل بهم، (ج) النهوض بتقديم الخدمات عن طريق إصلاح الخدمات العامة، واللامركزية، والخصخصة، (د) التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي، والتعليم المهني وغير الرسمي، عن طريق بناء فصول دراسية إضافية، واستخدام المدارس الابتدائية والثانوية الموجودة للدراسة المسائية لمن يتسربون من المدارس، والصبية الرعاة، وعمال التعدين العاطلين. (ه) تعزيز فرص العمل والحصول على دخل أمام الفقراء (و) التوسع في برامج المساعدات العامة، وبالأخص للفقراء والمسنين والمعوقين.

١٩- ولوحظ أن خطة العمل في ليسوتو (١١٩٦) تنحاز لمصلحة البنات، بغض النظر عن جنس رب الأسرة أو صفاته الأخرى. ويتبين ذلك من الإحصاءات الخاصة بسوء التغذية والتعليم، وبالأخص في المناطق الجبلية حيث تزيد نسبة البنات الذين ينتظمون في الدراسة عن الأولاد بنحو ٣٠ في المائة. ورغم ذلك، فلم توضع سياسة محددة حتى الآن لمعالجة هذا الخلل بين الجنسين.

---

(١) وثيقة قدمتها حكومة ليسوتو إلى مؤتمر المائدة المستديرة الثامن (١٩٩٧) بشأن "الحد من الفقر في سياق حكم سليم".

(٢) "طريق الخروج من الفقر - خطة عمل لليسوتو (١٩٩٦)"، وهى وثيقة أعدتها حكومة ليسوتو بالتعاون مع مجلس المنظمات غير الحكومية في ليسوتو، والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووفد الاتحاد الأوروبي.

٢٠- في عام ١٩٩٢، أنشأت ليسوتو صندوق إيرادات المرتفعات، ليدير نصف العائدات السنوية التي تقرب من ١٤٠ مليون مالوطى (٢٥ مليون دولار) لتحويل المياه إلى جنوب أفريقيا. ولكن هذا الصندوق توقف عن العمل في عام ١٩٩٧، بسبب سوء الإدارة، وإن كانت الحكومة قد أعادت تشكيله بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وسوف تمول الآن مشروعات تستهدف تحقيق الأهداف الوطنية، مثل: (أ) الحد من الفقر، مع تركيز خاص على المناطق التي ينتشر فيها، (ب) مبادرات محلية لخلق فرص للعمل وتوليد الدخول بصورة مستدامة، (ج) تحسين وحماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية في البلاد. وسوف يساند الصندوق المشروعات التي تعتمد على المجتمعات المحلية، حيث تلعب هذه المجتمعات دورا قياديا في تحديد المشروع وصياغته وتنفيذه ومتابعته وتشغيله وصيانته.

٢١- وليسوتو معرضة لعدة ظواهر طبيعية معاكسة، مثل الجفاف، وسقوط الثلوج بغزارة، والعواصف الرعدية، والأعاصير، والفيضانات المحلية. وقد أنشأت حكومة ليسوتو (١٩٩٧) هيئة الإغاثة من الكوارث لتقوم بتنفيذ خطط للإغاثة من الكوارث، وهى الخطط التي أدمجت في الخطط الوطنية للتنمية بقدر الإمكان. وتستعين خطط الإغاثة بكتيب يفصل مسؤولياتها والإجراءات الواجب إتباعها. وأهم توجهات الخطة الحالية هو الحد من تأثر ليسوتو بالكوارث، وزيادة مرونتها تجاه ما تجلبه من أضرار، والتعامل مع الكوارث بصورة أكثر فعالية وسوعة مما كان عليه الحال في الماضي. وسوف تنشئ وزارة المالية صندوقا باسم صندوق مكافحة الكوارث. وهناك احتياطي إستراتيجي من الأغذية – يقدر الآن بنحو ٠٠٠ ٧ طن من الحبوب، تحتفظ به شركات المطاحن المحلية الكبيرة للحكومة كما هو.

٢٢- ورغم انخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي، والزيادة المستمرة في واردات الحبوب، فما زالت الحكومة تعتبر قطاع الزراعة هو العمود الفقري لاقتصاد البلاد، لأن ٨٠ في المائة من السكان يصنفون على أنهم من سكان الريف ويمارسون أعمالا زراعية بشكل أو بآخر. ولهذا السبب تنوى الحكومة تنفيذ برنامج خاص للأمن الغذائي، ودمجه في برنامج الاستثمارات في القطاع الزراعي الذي يلتزم بأهداف سياسة تخفيف حدة الفقر، وضمان الأمن الغذائي الأسرى، وخلق فرص جديدة للعمل. وأهم عناصر هذا البرنامج: التحكم في المياه، وتكثيف الإنتاج الزراعي، وتنويع أساليب الزراعة، وتحليل المشكلات التي تواجه الأمن الغذائي. وتشارك **منظمة الأغذية والزراعة** في إعداد هذا البرنامج وتنفيذه.

المعونة الغذائية

٢٣- وتتلقى ليسوتو المعونة الغذائية في شكل مباشر وفي شكل غير مباشر. فالمعونة المباشرة توجه للمستفيدين مباشرة، أما في حالة المعونة غير المباشرة فيتم استبدال الأغذية بالنقد أواستخدامها بطرق أخرى تعود فائدتها على المستفيدين بشكل غير مباشر. كانت المعونات الغذائية المباشرة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧، تمثل ٩٢ في المائة من مجموع المعونات الغذائية المسلمة، أي ٢١٠ ١١٣ أطنان، منها ٤٨١ ٧٦ طنا قدمها **برنامج الأغذية العالمي**. وكان نصف هذه الكمية للإغاثة من الجفاف، منها ٠٠٠ ٢٠ طن تقريبا ساهم بها **البرنامج**. ومع هذا، فإن كميات المعونات الغذائية التي تصل إلى ليسوتو ما زالت صغيرة نسبيا إذا قورنت بالكميات التي يتم استيرادها بصورة تجارية في كل سنة. ففي عام ١٩٩٧، كانت المعونات الغذائية تمثل ٥,٢٥ في المائة من الواردات التجارية (الوحدة الوطنية للإنذار المبكر في ليسوتو). وتتكون المعونات الغذائية أساسا من الذرة ومنتجاتها (٨٦ في المائة).**تقدير أداء البرنامج حتى الآن**

تقدير مساعدات البرنامج حتى الآن

أنماط المساعدات الغذائية

٢٤- منذ أن بدأ **البرنامج** تدخله في ليسوتو عام ١٩٦٤، قدم لها معونات غذائية تساوى ٢٢٢ مليون دولار في ٢٦ مشروعا إنمائيا، وست عمليات طوارئ. وخلال المرحلة الحالية لمشروع التغذية المدرسية، قدم **البرنامج** معونة غذائية لنحو ٠٠٠ ١٩٢ تلميذ في عام ١٩٩٥، تناقصوا إلى ٠٠٠ ١٧٣ تلميذ في عام ١٩٩٦، ثم إلى ٠٠٠ ١٣٥ تلميذ في عام ١٩٩٧. ووصلت معونات **البرنامج إلى** ٠٠٠ ٤٨ مستفيد في المرحلة الجارية من مشروع إنشاء الطرق (منتصف ١٩٩٤ إلى منتصف ١٩٩٨)، وهناك تفاوت ملحوظ في أعداد العاملين في هذا المشروع. وتتركز أنشطة **البرنامج** حول تخفيف حدة الفقر وسوء التغذية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية الريفية، ومساعدة ضحايا الجفاف. ولم يطرأ تغيير كبير على طبيعة البرنامج بمرور الوقت، مع توجيه الجزء الأكبر من الدعم إلى تلاميذ المدارس الابتدائية ومشروعات البنية الأساسية للطرق المحلية. ويشمل البرنامج الذي ينفذه **برنامج الأغذية العالمي** الآن مشروعين إنمائيين نصفهما فيما يلي:

المشروع ليسوتو ٣٥٢ - "إنشاء الطرق الريفية الفرعية وتحديثها وصيانتها

٢٥- تعود مساعدة **البرنامج** للبنات الأساسية الريفية إلى عام ١٩٦٦، بمقتضى خطط الغذاء مقابل العمل لدعم أنشطة صيانة التربة والمياه، وإنشاء الطرق الريفية وتحسينها. والهدف من المشروع الجاري (٣٥٢-التوسع الثامن) هو مساندة برنامج الحكومة لإقامة البنية الأساسية في الريف بهدف تحسين ظروف المعيشة في المجتمعات الريفية النائية والمعزولة في سفوح التلال والمناطق الجبلية. وتستخدم المعونة الغذائية هنا حافزا لسكان الريف على المشاركة في هذا المشروع. وأغلب العاملين في إنشاء الطرق في هذا المشروع يأتون من المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة، وهم عمال غير مهرة، وعاطلون أو يعانون من البطالة المقنعة، وتبلغ نسبة النساء بينهم ٦٠ في المائة. ويتم اختيار العمال بواسطة مجالس التنمية في القرى على أساس الحاجة والرغبة في العمل. ويتلقى المشاركون حصة غذائية أسرية في كل شهر من **البرنامج**، بالإضافة إلى مبلغ نقدي من الحكومة. ويتناوب العمال العمل كل شهر، بحيث يسمح لغيرهم بالمشاركة في المشروع، ثم يعودون إلى العمل بعد شهرين ونصف أو ثلاثة شهور. وهناك نحو ٠٠٠ ١٢ عامل يحصلون على فرصة للعمل لفترة قصيرة في كل سنة ويستفيدون من الحصص الغذائية الأسرية والمبلغ النقدي، ليصل عدد المستفيدين بذلك إلى ٠٠٠ ٦٠ من سكان الريف. وأثناء هذه العملية، يجرى إدخال تحسينات على الأسواق والمرافق والخدمات. وحصل المشاركون على بنود غير غذائية، مثل المعدات والأدوات اليدوية، كما ساهمت الجهات المانحة بتقديم مواد بناء من الحديد والصلب عن طريق **البرنامج**.

٢٦- وبدأت المرحلة الحالية للمشروع في منتصف عام ١٩٩٤، لفترة خمس سنوات، بتكاليف إجمالية على **البرنامج** وصلت نحو ١٠,٣ مليون دولار، لتقديم الغذاء مقابل العمل بكميات وصلت إلى ٩٠٣ ١٨ أطنان من السلع، لإنشاء طرق ريفية فرعية (١٢٨ كيلو مترا) وتحسينها (٤٣٠ كيلو مترا) وصيانتها (٥٠٠ ٢ كيلو متر). ونفذ هذا المشروع بواسطة قسم الأشغال المدنية في وزارة الأشغال، في الوقت الذي يحصل فيه على مساعدات تقنية من مؤسسة Skill Share Africa (المملكة المتحدة) ومن حكومة ايرلندا، التي تقدم أيضا مساعدة مالية

لبناء جسور للمشاة. وفى المرحلة الحالية من هذا المشروع، يخصص الجزء الأكبر من الموارد (٩٥ في المائة) إلى أنشطة إنشاء الطرق التي ينفذها قسم الأشغال المدنية. أما الباقي فيستخدم لأنشطة اعتماد المجتمعات المحلية على نفسها، ولبناء طرق فرعية في القرى ومعابر على الأنهار.

الرصد والتقييم

٢٧- عند تقييم المرحلة السابقة من المشروع، أوصت **منظمة العمل الدولية** بإعداد خطة عمل سنوية لكل نوع من أنواع الأنشطة بحسب الجهة، وأن يقاس تقدم كل نشاط تنتهي بتقسيمه إلى حجم الأنشطة التي تؤدى في النهاية إلى إنجاز كيلومتر واحد من الطرق، مثل الحوائط الداعمة وجمع الصخور الحصى. ونظرا لنقص العاملين الميدانيين وعدم كفاية الاتصالات، فإن التقارير التي ترد من مواقع العمل العديدة كانت تتأخر في أغلب الأحيان، الأمر الذي يؤدى بدوره إلى تأخير كتابة التقارير عن سير العمل. ولابد أن يقوم **البرنامج** بجمع معلومات نوعية أثناء الزيارات الميدانية التي يقوم بها إلى مواقع المشروع. وفى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧، قام قسم الأشغال المدنية بجمع بيانات عن البنود غير الغذائية في جميع مواقع المشروع في ليسوتو. ولكن التقرير المتعلق بنتائج هذا الجمع لم يستكمل بعد. ويبين ذلك المشكلات الخاصة بالرصد، التي تحتاج إلى التغلب عليها من خلال التدريب على جميع المستويات على عمليات الرصد والإبلاغ.

٢٨- وأدخل نظام للإبلاغ النوعي والرصد في قسم الأشغال المدنية، بمساعدة موظف معني مبتدئ من **البرنامج**، عُين في المكتب القطري لكي يطور نظام الرصد والإبلاغ ويعيد النظر فيه ويحدد المشكلات الموجودة في النظام الحالي وكيفية حلها، حتى يمكن استنباط نظام فعال للإدارة. وتتجه النية إلى إدخال تحسينات نوعية على مشروع ليسوتو ٣٥٢- (التوسع الثامن) عن طريق توريد سلع غير غذائية، وتكثيف التدريب للمشرفين في المواقع، وإدخال نظام فريق المهام (حيث يتم الدفع على أساس المهمة المستكملة مقابل عدد أيام العمل في فترة محددة). ورغم أن ٨٧ في المائة من السلع غير الغذائية قد قدمت بالفعل، فإن تنفيذ الإجراءات كان صعبا. وثبت أن نظام فريق المهام ليس نظاما عمليا، حتى لو أعطى نتائج إيجابية في المرحلة التجريبية. وبدلا من ذلك، واصل قسم الأشغال المدنية تطبيق نظام المهمة الفردية اليومية كلما أمكن، ويسعى إلى تحسين فعالية نظام المجموعة عن طريق تدريب المشرفين. ويجرى جمع البيانات التفصيلية عن سير العمل على مستوى الجهة، وإن لم تستخدم هذه البيانات بصورة فعالة في المكتب الرئيسي الذي يفتقر إلى مهندس للتخطيط والمتابعة. أما خصخصة إدارة الأغذية وإضفاء طابع اللامركزية عليها فهما هدفان من أهداف الحكومة على المدى البعيد، جنبا إلى جنب مع زيادة سلطة الهياكل الجهوية الإقليمية. أما على المدى القصير، فإن النية تتجه إلى دمج جميع القطاعات الحكومية التي تعمل في مجال الأشغال العامة وإنشاء الطرق في إدارة واحدة داخل وزارة الأشغال.

الاستنتاجات المتعلقة بالأداء

٢٩- أدى مشروع الغذاء مقابل العمل إلى تحسين الأمن الغذائي بالنسبة للمستفيدين المقصودين أثناء فترات معينة، وإن كانت محدودة، وأتاح فرصا أفضل للحصول على الخدمات والدخول إلى الأسواق، وساهم في تنمية ليسوتو في الأجل الطويل. فبالإضافة إلى أعمال الإغاثة في الأجل القصير، فإن المشروع ساهم في إدخال تحسينات هيكلية. ولكن ما زالت هناك فرصة لإدخال مزيد من التحسينات على مستوى تنفيذ قسم الأشغال المدنية، وعلى الأخص في مواقع المشروع حيث يوجد نقص في المساعدين التقنيين ورؤساء العمال، مما يؤثر

على كتابة التقارير بصورة صحيحة عن أداء الأنشطة وسير العمل فيها. فتوريد المعدات والأدوات اليدوية المناسبة للاستعمال لا يتم دائما بصورة مرضية، رغم أن قسم الأشغال المدنية مازالت لديه أموال نتيجة بيع القمح أثناء المرحلة السابقة من المشروع. كما أن تسليم السلع الغذائية من المخازن الرئيسية إلى المخازن الفرعية في الأحياء، والى مواقع المشروع، يتأخر في أغلب الأحيان بسبب عدم توافر سيارات المشروع لفترة مؤقتة، أو بسبب ممانعة المقاولين المحليين في الدخول إلى المناطق الوعرة مقابل أجر النقل الهزيل نسبيا الذي تحدده الحكومة.

٣٠- وتبين من دراسة أعدها **البرنامج** مؤخرا بعنوان "مسح تحليل المستفيدين والمزايا" أن المواقع التي تم اختيارها لتنفيذ المشروع فيها كانت موجهة توجيها حسنا نحو المجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق النائية من البلاد. وقد استفاد رؤساء الأسر المشاركة – نظرا لفقرهم وعدم إنتاجهم في محاصيل، وانخفاض دخولهم انخفاضا شديدا – استفادة كبيرة من المشروع. وأغلب المشاركين (٩٨ في المائة ممن جرت مقابلتهم) أعربوا عن سرورهم للجمع بين الأغذية والمبالغ النقدية. ولكن الدراسة أشارت إلى حدوث تأخير عدة مرات في قبض الأجور. واعتبرت معايير اختيار العمال سليمة، وإن كانت بحاجة إلى تطبيق إجراءات سليمة عند الاختيار، حيث اتضح وجود بعض الأخطاء.

المشروع ليسوتو ٣٨٥٣ – "المعونة الغذائية للمدارس الابتدائية"

٣١- قدم **البرنامج** مساندته لقطاع التعليم منذ عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٨٩، طرحت الحكومة سياسة "تتعلم وتنتج وهي السياسة التي تستهدف تعزيز تعليم المهارات العملية، ولا سيما في مجال الزراعة، وهي مسألة مهمة للعديد من الأطفال الذين لا يمضون سوى سنوات معدودة في التعليم الابتدائي. وقد بدأ ذلك مع الانسحاب التدريجي للمساعدات الغذائية، جنبا إلى جنب مع تنفيذ مشروع اعتماد المدارس على الذات، وتمكين المدارس والمجتمعات المحلية من تقديم وجبات مدرسية من مواردهم الخاصة بمجرد توقف مساعدات **البرنامج**. وقد بدأت المرحلة الحالية من مشروع التغذية المدرسية في عام ١٩٩٥ لمدة خمس سنوات، بتكلفة إجمالية على **البرنامج** قيمتها ١٣,٣ مليون دولار. وفي بداية هذه المرحلة، كان هناك ٠٠٠ ١٨٣ تلميذ تقريبا في ٨٦٥ مدرسة يحصلون على ٧,٠٨٥ طنا من المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** لإعداد وجبة مدرسية واحدة كل يوم. وفي كل سنة تصبح ٦٠ مدرسة تقريبا من المدارس المقاومة على سفوح التلال على استعداد للاعتماد على ذاتها بمساعدة حزمة مدرة للدخل، بالإضافة إلى التدريب الذي تنظمه وزارة التعليم، ومعدات الحدائق ومواد التسوير التي يقدمها **البرنامج**. وفي نهاية عام ١٩٩٧، كان عدد المدارس التي تتلقى مساعدات غذائية قد انخفض إلى ٧٤٠ مدرسة فقط تضم ٠٠٠ ١٣٦ تلميذ يحصلون على معونات غذائية من **البرنامج**.

٣٢- والأهداف الفورية للمشروع هي تقديم الدعم التغذوي، وتحسين قدرة التلاميذ على الاستيعاب بتخفيف شعورهم بالجوع المؤقت قصيرة، واستقرار انتظامهم في الدراسة، والحد من معدلات ترك الدراسة في المدارس المعانة في المناطق الجبلية بالذات. وتصل معدلات التسرب من الدراسة إلى أعلى مستوياتها (١١,٢ في المائة) للصبية الذين يعملون كرعاة في المناطق الجبلية. والكثير من الأطفال يصلون إلى المدارس دون أن يكونوا قد تناولوا وجبة إفطارهم، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالجوع، بما لذلك من أضرار على قدرتهم الاستيعابية. أما نسبة الغياب فهي منخفضة عادة (٥ في المائة) وترجع إلى سوء الأحوال الجوية أو المرض أو العمل في المنزل. وليست كل المدارس على استعداد لتقديم وجبة مطهية يوميا، بسبب نقص الوقود أو سوء الأحوال الجوية.

٣٣- وأثناء السنة التحضيرية قبل وقف المساعدات الغذائية، ستقوم قوات جيش السلام (الولايات المتحدة) بمساعدة المدارس بتقديم المساعدات التقنية والتدريب. وأثناء المرحلة السابقة من المشروع، نفذ مشروع اعتماد المدارس على الذات في الأراضي المنخفضة وأوقفت المساعدات الغذائية التي يقدمها **البرنامج**. أما في المرحلة الحالية، فإن هناك نحو ١٢٣ مدرسة توقفت المساعدات لها بنهاية عام ١٩٩٧. ويتلقى برنامج التغذية المدرسية مساعدات تقنية. من صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) لبناء مطابخ مدرسية، بالإضافة إلى شراء مواقد موفرة للوقود ومخازن للأغذية بأموال من **صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**. وتشارك حكومة ايرلندا في إنشاء فصول جديدة في المناطق الجبلية.

الرصد والتقييم

٣٤- عانى مشروع التعليم من نقص المعلومات المرتدة من المدارس. وقد طرأ تحسن مؤخرا على هذا الوضع مع إدخال نظام جديد لتسليم الأغذية إلى المدارس يقضي بأن تقدم كل مدرسة قائمة (بحسب الجنس) بتلاميذها، والكميات المخزونة لديها من الأغذية. وسوف يسمح ذلك لوحدة إدارة الأغذية، التي شكلت في مكتب رئيس الوزراء، والمسؤولة عن تسليمات الأغذية، لكي تحسن من طريقة حساب المخصصات الغذائية التالية وتتلافى توريد هذه الأغذية بكميات كبيرة للغاية أو قليلة للغاية. ولابد من إدخال تحسينات جديدة على استمارات المتابعة التي يستخدمها موظفو المشروع **والبرنامج**، من أجل الحصول على بيانات نوعية أكثر. ويحتاج الدور الذي تقوم به مجالس الآباء والمدرسين في عملية الرصد والتقييم إلى تعزيز واضح.

٣٥- ومازالت قدرة وحدة إدارة الأغذية على كتابة التقارير بحاجة إلى تحسين. كما أن الاتصالات بين هذا المكتب وغيره من المخازن الرئيسية والفرعية في الأحياء بطيئة، وهو ما يؤخر وصول المعلومات عن الأغذية، والنقل والتوزيع فيما بين المخازن، وكلها معلومات ضرورية لإعداد التقرير ربع السنوي عن سير العمل، ولأغراض التخطيط. وحصل العاملون في وحدة إدارة الأغذية على تدريب تقني في الماضي من **صندوق إغاثة الطفولة** (المملكة المتحدة) ولكن النظام الفعلي للإبلاغ مازال قديما ولا يفي بالاحتياجات الحالية.

الاستنتاجات المتعلقة بالأداء

٣٦- تبين من استعراض أجرى مؤخرا بمعرفة فريق من **البرنامج** ووزارة التعليم وجود بعض أوجه القصور التقنية في التغذية، وفى إدارة مشروعات الاعتماد على الذات، وعمليات الرصد. ومن بين أوجه القصور هذه: نقص إمكانيات الطهي في بعض المطابخ المدرسية، ونقص الوقود، واستخدام مكاييل غير سليمة، وتوقيت الوجبات. واتخذت إجراءات تصحيحية في هذا المجال ستساعد في ضمان حصول الأطفال على الحصص المقررة من **البرنامج**، وقد ساهمت حكومة النرويج مؤخرا بتقديم أوعية معايرة إلى جميع المدارس التي تتلقى معونات غذائية، لتقضى بذلك على مشكلة وزن الحصص الغذائية.

٣٧- أما المشكلات التي واجهت الحدائق المدرسية فكانت: عدم كفاية المياه، ونهب المنتجات والأسوار وأنابيب المياه، وعدم كفاية مراقد البذور أو التأخر في إعدادها. وكان اختيار الأنشطة المولدة للدخل سيئا في بعض الحالات، الأمر الذي خلق مشكلات في تسويق الإنتاج. كما أن التعليم الزراعي العملي في المدارس الابتدائية لم يكن دائما عند المستوى المطلوب. ولم تشارك المجتمعات المحلية مشاركة كافية بشكل عام، وبالأخص في بداية المشروع، عندما جرى شرح الهدف من مشروع الاعتماد على الذات وبدء تنفيذه. وكان نقص الاتصالات بين

المدرسين والآباء وأعضاء المجتمع المحلى واضحا في الكثير من المدارس. وكان هناك شعور عام أن الأمر بحاجة إلى مزيد من تقديم النصح والتدريب من جانب وزارة التعليم بعد السنة التحضيرية، وقبل بدء الاعتماد على الذات.

٣٨- ورغم كل هذه المشكلات، فقد حقق المشروع أهدافه الأساسية من تشجيع الأطفال على الانتظام في الدراسة في المدارس الابتدائية، وبالأخص في المناطق الجبلية، وتحسين تغذية أغلبية الأطفال المشاركين، وتقديم تحويل ملموس في دخول الآباء. وقد تأكد ذلك من استعراض منتصف المدة الذي جرى للمشروع بمشاركة **منظمة اليونسكو** و**منظمة الصحة العالمية** في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧.

المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ للمتضررين من الجفاف في ليسوتو

٣٩- بلغ مجموع المعونات الغذائية التي قدمها **البرنامج** في حالات الطوارئ إلى ليسوتو منذ ١٩٦٤ نحو ١٧,٤ مليون دولار، أي ٧,٨ في المائة من مجموع المعونات الغذائية التي سلمت إلى ليسوتو حتى الآن، وكانت موجهة إلى ضحايا الجفاف دون غيرهم. وخلال التسعينات، قدم **البرنامج** ما قيمته ١٢,٢ مليون دولار من المعونات الغذائية في حالة الطوارئ، ضمن عمليتين للطوارئ. وكان آخر تدخل من جانب **البرنامج** في هذا القطاع في عام ١٩٩٥ في إطار عملية الطوارئ ٥٦٤٠، بقيمة إجمالية قدرها ٤,٨ مليون دولار. وبدأ التوزيع في إطار هذه العملية في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، وانتهى في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٦.

٤٠- وفى عام ١٩٩٥ قدم **البرنامج** بعض الأغذية التي تتكون من دقيق الذرة والذرة الرفيعة والبقول، جنبا إلى جنب مع الهبات الغذائية التي قدمتها الحكومات والجهات الثنائية، ووزعت في إطار عملية الطوارئ على نحو ٦٠٠ ٠٠٠ مستفيد، و ٢٣ ٠٠٠ من الأطفال المصابين بسوء التغذية. وتمت عملية التوزيع بواسطة منظمات غير حكومية وعدة أجهزة حكومية، كما تمت عملية الرصد بواسطة **البرنامج** ومشاركة مسؤولين حكوميين عن رصد الأغذية. وأوكل إلى كل منظمة غير حكومية حي واحد أو أكثر، بحسب معرفتها بالأحياء. كما قدمت سلع غير غذائية مثل الأدوات اليدوية ومعدات البناء، وقامت حكومة ايرلندا والولايات المتحدة بتوريد مواد قيمتها ٦٠٠ ٢٦٢ دولار لعنصر الغذاء مقابل العمل في هذه العملية. وتمت الموافقة بعد ذلك على تمديد هذا العنصر حتى نهاية عام ١٩٩٦.

٤١- وفى يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، أوفد **البرنامج** خبيرا استشاريا إلى ليسوتو ليجرى دراسة عن تقدير المحاصيل، وحالة المحاصيل في الحقول، والمخزنات الأسرية، وآليات التحمل عند هذه الأسر. وتمت هذه الدراسة بالتعاون مع الإدارات الحكومية في وزارة الزراعة وهيئة الإغاثة من الكوارث. وتبين نتيجة هذه الدراسة بوضوح تأثير ظاهرة النينيو على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وتشير إلى عدم كفاية آليات التحمل في المناطق الريفية في حالات الجفاف. وقد ساعدت هذه الدراسة **البرنامج** على الخروج بخطة لحالات الطوارئ في ليسوتو.

٤٢- ورغم تأثر ليسوتو بالجفاف في السنة المحصولية ١٩٩٨/١٩٩٧، فإن الحكومة لم تعلن حالة الطوارئ رسميا، ولم تطلب مساعدات من الجهات المانحة. وخصصت الحكومة ١١ مليون دولار لتنفيذ خطة للإغاثة من الجفاف، تستهدف إحياء المناطق التي تعرضت للجفاف والتخفيف من تأثيره، في القطاعين الصحي والزراعي أساسا. وتتراوح فترات التنفيذ بين سنة وثلاث سنوات. وسوف يستخدم جزء من هذه الأموال في شراء أغذية مدعمة للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وستوزع عن طريق المستشفيات.

اتجاه مساعدات البرنامج في المستقبل

المستفيدون المقصودون والقطاعات ذات الأولوية في المساعدات

٤٣- ساعدت المعونات التي قدمها **البرنامج** حتى الآن الجهود التي بذلتها الحكومة للحد من وطأة الفقر، وفي تحسين التعليم في المناطق الريفية بالذات، وإيجاد طرق لدخول سكان الريف إلى الأسواق وحصولهم على الخدمات، وزيادة الأمن الغذائي للأسر الفقيرة في المناطق الريفية، وتخفيف أضرار الجفاف في المناطق المنكوبة من البلاد. ورغم نقاط الضعف التي ظهرت، فإن النتائج التي تحققت حتى الآن تؤكد أن نوع المساعدات التي يقدمها **البرنامج** ومستواها كان لهما ما يبررهما تماما، ويتفقان مع وظيفة **البرنامج** والمبادئ التي يهتدي بها. وقد أكد تقرير أخير لأحد الخبراء الاستشاريين أهمية المعونة الغذائية فيما يتعلق بإنشاء الطرق المحلية، من زاوية الحد من البطالة، وتحسين الأمن الغذائي، وتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية. فالخطة تجذب العاطلين والذين يعانون من البطالة المقنعة والنساء في المناطق الريفية، رغم أن الأجور أقل من الحد الأدنى الذي حددته وزارة العمل، وهو ٢١ مالوطى ليوم العمل الذي يستغرق ثمانية ساعات. فالحكومة تدفع مبلغا نقديا قدره ٣ مالوطى يوميا، بينما تقدر قيمة الأغذية بمبلغ ٥,٣٤ مالوطى، ليصبح المبلغ الإجمالي هو ٨,٣٤ مالوطى مقابل ٥ ساعات عمل يوميا. وإذا حسبنا أجر العامل على أساس ثمانية ساعات عمل يوميا، سنجد أنه حصل على أجره ناقصا ٧,٦٥ مالوطى.

٤٤- ورغم ذلك، وحيث أن **البرنامج** أصبح يملك الآن موارد أقل مما كان عليه الحال في الماضي، فلابد من إعادة تركيز أنشطته في ليسوتو، وإنهاء مشروع إنشاء الطرق. والآن بعد أن أقيمت شبكة كبيرة من الطرق الفرعية بواسطة مشروعات المعونة الغذائية، يمكن إحلال مصادر أخرى للتمويل محل الأغذية. وبذلك تكون حكومة ليسوتو في وضع يسمح لها بتولي المسؤولية الكاملة في هذا المجال بعد ٣٠ عاما من التعاون في مجال التنمية. وقد بدأت حكومة ليسوتو بالفعل اتصالاتها مع جهات مانحة أخرى لمواصلة تمويل عملية إصلاح الطرق ومشروعات إنشائها. ويقوم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي الآن بتقديم مساعدات مالية لهذا القطاع، أو هما بسبيلهما إلى ذلك. كما أن حكومة ليسوتو تنفذ عدة مشروعات كثيفة العمالة تعتمد على المجتمعات المحلية بمشاركة صندوق تنمية المرتفعات الذي يمول من بيع المياه إلى جنوب أفريقيا. وتفضل حكومة ليسوتو والجهات المانحة أن يتقاضى المشاركون في هذه الأنواع من الأنشطة تعويضات نقدية بالكامل.

دعم التعليم الأساسي

٤٥- تنوى حكومة ليسوتو زيادة سنوات التعليم في المدارس الابتدائية من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات، مع جعل التعليم الابتدائي مجانيا وإجباريا. وسوف يلقى ذلك بأعباء جديدة على برامج التغذية المدرسية. وسوف يخصص **البرنامج** ٨٠ في المائة من حافظة ليسوتو لدعم التعليم الابتدائي، مع التركيز على المعونات الغذائية التي تقدم إلى المدارس في المناطق الجبلية، وبخاصة المناطق النائية منها. ولا شك أن المدارس التي تقع في مناطق نائية، والتي لا تتوافر بها مرافق كافية، سوف تواجه مشكلات متزايدة بسبب الفقر في مثل هذه الأماكن، ونقص الأراضي والأسواق.

٤٦- وسوف يسمح ذلك **للبرنامج** بتركيز العمل في مشروعه – بالتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى – على أساس أشد المناطق الريفية فقرا، طبقا لمعيار أو أكثر من المعايير التالية: ارتفاع معدلات سوء التغذية، وانخفاض مستوى القيد في المدارس، وارتفاع معدلات ترك الدراسة، وانعدام الأمن الغذائي الواضح. والهدف هو مساندة الحكومة في تنمية الموارد البشرية في المناطق التي بها إمكانيات كبيرة للنمو الاقتصادي.

٤٧- ويخطط صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) – بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى و**منظمة اليونيسيف** – لتشجيع برنامج لإنشاء شبكة وطنية من المدارس للأطفال المعوقين بدنيا أو ذهنيا. ويتعاون **البرنامج** بالفعل مع **منظمة اليونيسيف** في هذا المجال على مستوى التعليم الابتدائي، وينوى توسيع دائرة تدخله إلى المدارس الثانوية ومدارس تدريب المعوقين.

تنمية الطفولة المبكرة

٤٨- طبقا لآخر الإحصاءات (١٩٩٥)، فإن هناك ما يقرب من ٤٤٠ ١ مركزا مسجلا لرعاية الطفولة المبكرة في مختلف أنحاء البلاد، تضم ١٠٠ ٣٣ طفل و ٨٠٠ ١ مدرس. وتصل نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والسادسة المقيدين في هذه المراكز إلى ١٣ في المائة فقط، مع وصول هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في المناطق الجبلية. فالكثير من أولياء أمور الأطفال المقيدين في المراكز يستبقون أطفالهم في منازلهم عندما يعجزون عن تسديد مصروفات التغذية. وبرنامج المساعدات الغذائية إلى هذه المراكز، له أولويته بالنسبة **لبرنامج الأغذية العالمي**. فهو لا يقتصر على جذب الأطفال، وإنما يقدم لهم وجبة كاملة. وفى نفس الوقت يسمح للأمهات بالعمل في الحقول، والعثور على فرصة عمل أو المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل. وقد أكدت حكومة ليسوتو نيتها إلى زيادة الدعم الذي تقدمه لمواصلة تطوير مراكز تنمية الطفولة المبكرة التي تقوم على المجتمعات المحلية. وسوف يوم مجلس نساء ليسوتو، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لنظام ما قبل المدرسة، بدور تنتهي كشريك في هذا المجال.

٤٩- شاركت **منظمة اليونيسيف** منذ عام ١٩٩٥، في تمويل حلقات العمل التدريبية للعاملين في مراكز تنمية الطفولة المبكرة، بهدف زيادة مهاراتهم على التدريس. وتساهم عدة منظمات غير حكومية في توفير المدربين للعاملين في هذه المراكز. ومن بين هذه المنظمات: اتحاد الرعاية النهارية للأطفال دون سن المدرسة، واتحاد مدرسي الطفولة المبكرة، ومنظمة World Vision. وينوى البرنامج تخصيص ١٠ في المائة – كبداية – من موارده المخصصة للفترة البرامجية من أجل العنصر الخاص بهذه المراكز. وسيتم اختيار المراكز في المناطق الجبلية وليستو سنكو بالتنسيق مع وحدة مراكز تنمية الطفولة المبكرة في وزارة التعليم.

الغذاء من أجل بناء القدرات

٥٠- ستخصص نسبة الـ ١٠ في المائة الباقية من محفظة **البرنامج** لمشروعات بناء القدرات، مثل تأهيل الصبية الرعاة، والتدريب المهني لفقراء الريف، ولا سيما النساء. ويحظى هذان المجالان الرئيسيان بدعم كامل من حكومة ليسوتو.

الصبية الرعاة

٥١- يقوم الكثير من الصبية في الريف – في مرحلة مبكرة جدا من أعمارهم – برعى أبقار الأسرة، أو يقومون بهذا العمل عند الآخرين مقابل أجر. وهؤلاء الصبية إما أنهم تركوا مدارسهم بعد الصف الأول أو الثاني، أو أنهم لم يقيدوا في المدارس على الإطلاق. ومستقبلهم وأملهم الوحيدان هو أن يصبحوا عمالا غير مهرة في جنوب أفريقيا، وعلى الأخص في المناجم. ومع الانخفاض المستمر في فرص العمل في قطاع التعدين، كادت فرص عمل هؤلاء الصبية في هذا القطاع تضيع تماما. وتسعى المنظمات الطوعية – مثل الكنائس – إلى تنظيم عمليات للتدريب المهني والدراسة المسائية لآجال قصيرة أمام من يتسربون من المدارس، ولكن هؤلاء الصبية لا يجدون حافزا كافيا على الاستمرار فيها. ولا شك أن المعونة الغذائية ستكون حافزا يجذب هؤلاء الرعاة الصغار ويبقيهم في فصول التدريب والدراسة المسائية. وتجرى **منظمة اليونيسيف** دراسة حول احتياجات تعليم الرعاة الصغار، كما أن وزارة التعليم بصدد الانتهاء من المقترحات الخاصة بالبنية الأساسية اللازمة في هذا المجال.

التدريب المهني لفقراء الريف

٥٢- تبين من أغلبية الأفراد الذين تمت مقابلتهم بشأن التقييم الذي أجرى عام ١٩٩٨ لمشروع إنشاء الطرق المحلية وصيانتها، أنهم يفضلون العمل في الحياكة والتطريز كعمل بديل. وتجرى الآن إعادة النظر في المعونة الغذائية كعنصر من عناصر التدريب المهني وأثناء المراحل الأولى من إقامة الصناعات الصغيرة للتطريز وغيرها من المنتجات المصنعة. كما أن صناعة الصابون والشموع واردة أيضا بالنسبة للمعونات الغذائية. إذ أن ذلك من شأنه أن يوفر المساعدات التي تحتاج إليها الأسر الريفية التي ترأسها النساء احتياجا شديدا، كما أوصت بذلك **منظمة العمل الدولية** (٣). كما أنها ستنهض بأنشطة القيمة المضافة في قطاع المنسوجات، وهو قطاع متخلف في الوقت الحاضر. وقد بدأت المشروعات الصناعية الصغيرة تزداد في المناطق الريفية، وأصبح اتحاد الصناعات في ليسوتو يضم ٤٥٠ عضوا، منهم ٧٠ في المائة من النساء.

٥٣- تتفق حكومة ليسوتو مع مبادرة **البرنامج** بتقديم المعونة الغذائية لمساندة التدريب المهني. وينبغي توجيه مساهمة **البرنامج** نحو المجموعات القائمة على المجتمعات المحلية، وأن تضم بعض المعدات اللازمة لبدء الأنشطة، في حالة توافر سيولة نقدية لذلك. ويقوم المجلس الوطني للمرأة في ليسوتو بإدارة ثلاثة مراكز للتدريب المهني في بتسنج (ليريبى)، وموريجان وشرق ماسيرو، وكلها يمكن الاستفادة منها كنماذج.

تقديم الدعم وأنشطة إدارة الكوارث

٥٤- يستعد **البرنامج** الآن لإقامة وحدة لتحليل أوضاع الهشاشة ووضع خرائطها في ليسوتو، بهدف دعم البرمجة الكلية للبرنامج ولأنشطة هيئة الإغاثة في حالات الكوارث. وستعمل الوحدة بالتعاون مع الإدارات الحكومية المعنية، والوكالات الشريكة، والمنظمات غير الحكومية، تلافيا للإزداوجية المكلفة.

٥٥- وسوف يستفاد من تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في التخطيط للأنشطة التي تقلل من آثار الكوارث، وفى التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ. وسوف تحصل هذه الأنشطة على دعم من **البرنامج**، وتستفيد

(٣) التقرير الختامي للبعثة متعددة التخصصات التي أوفدتها منظمة العمل الدولية إلى ليسوتو، وهو التقرير المؤرخ في يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، التوصية رقم ٢-٥-٣ (ب).

من صندوق الإغاثة في حالات الكوارث. وفى الأوقات التي يحدث فيها نقص في الأغذية نتيجة الجفاف، تقوم هيئة الإغاثة في حالات الكوارث بتوزيع أغذية مضافا إليها مواد أخرى لزيادة قيمتها الغذائية على الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، عن طريق المراكز الصحية والمستشفيات، وتوزيع الأغذية على أشد الأسر تضررا، مع القيام بأنشطة بأسلوب الغذاء مقابل العمل في أشد المناطق تضررا.

التعاون والمشاركة

٥٦- حتى الآن ليست هناك مذكرة استراتيجية قطرية لليسوتو، بل إن المشاورات لم تبدأ لإعداد إطار للمساعدات الإنمائية من الأمم المتحدة. وفى جميع الأنشطة السابق ذكرها، سيتعاون **البرنامج** مع منظمات **الأمم المتحدة** الأخرى ومع المنظمات غير الحكومية العاملة بالفعل في المناطق المعنية. وتم إعداد مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي بالتعاون مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة**، ومع أهم الجهات المانحة المقيمة (ايرلندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجيش السلام، والصليب الأحمر، ومجلس المنظمات غير الحكومية في ليسوتو، الخ..) وهناك إطار للمشاورات الدورية بين هيئة الإغاثة في حالات الكوارث، والوزارات المعنية، ووكالات **الأمم المتحدة**، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تخفيف حدة الكوارث والتأهب لمواجهتها. وسوف تزداد عملية التشاور تركيزا للوصول إلى تنسيق أفضل للتعاون الدولي في مجال التنمية مع حكومة ليسوتو. ونظرا للتركيز المقترح مستقبلا في موارد **البرنامج** في قطاع التعليم، فقد اختارت وزارة التخطيط وزارة التعليم لتكون بمثابة الشريك الرئيسي المنفذ لمشروعات **البرنامج**.

النهج البرامجي

٥٧- يرسم مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي الاستراتيجية العامة لمساعدات **البرنامج** إلى ليسوتو خلال السنوات الثلاث المقبلة. وقد وقع الاختيار على هذا الإطار الزمني حيث أن خطة التنمية الثلاثة الجارية لحكومة ليسوتو تنتهي في شهر مارس/آذار ١٩٩٩، في الوقت الذي لم يتحدد بعد اتجاه سياسة التنمية الحكومية في المستقبل. ومع ذلك فإن إصلاح البلاد وإعادة بنائها، بعد الاضطرابات الأهلية في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ – سيحظيان بالأولوية. وإذا حدث أن غيرت الحكومة اتجاه التخطيط الإنمائي في ليسوتو، وهو ما سيؤثر تأثيرا خطيرا على مدخلات **البرنامج**، فلابد من سحب مخطط الاستراتيجية القطرية وعرضه على أي دورة تالية للمجلس التنفيذي.

٥٨- ورغم ذلك فان الظروف المتغيرة في ليسوتو ستحتاج إلى نظرة جديدة. فالدمار الهائل الذي حدث لجزء من ثروة البلاد وبنيتها الأساسية أثناء الاضطرابات الأهلية الأخيرة، عجل بتدخل **البرنامج** بتقديم أغذية للإغاثة في حالات الطوارئ. ويمثل مخطط الاستراتيجية القطرية بداية عملية لإعادة توجيه البرامج، ستؤخذ في الاعتبار أثناء وضع البرنامج القطري لليسوتو في أوائل عام ١٩٩٩، جنبا إلى جنب مع تعقيبات المجلس التنفيذي التي ستدرج بالطبع في هذا البرنامج.

المخاطر والفرص

٥٩- تعتمد ليسوتو اعتمادا شديدا على اقتصاد جنوب أفريقيا، بالنسبة لتقلب العمولات، والتجارة، والقوى العاملة. وقد انخفض الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة مع انتهاء سياسة التمييز العنصري، ولم يعد الاتجاه واضحا بالنسبة للمستقبل. فالبطالة تتزايد بسبب عودة الرجال من جنوب أفريقيا، بعد أن أغلقت بعض المناجم، وأصبحت الحكومة هناك تفضل تعيين لأفريقيا جنوب أفريقيا. وقد أدى ذلك بدوره إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية في ليسوتو، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تآكل التربة في تزايد، ومازال الرعي الجائر في الأراضي الحدية مستمرا، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في عدد السكان.

٦٠- وفى مواجهة هذا التصور، سيتم استكشاف فرص استخدام المعونة الغذائية لدعم بناء القدرات في الأسواق الناشئة، كجزء من البرنامج القطري. وسيكون الفقر هو أحد الأهداف في المناطق الحدية، كما سيتم تشجيع المشاركة المباشرة للمجتمعات والسلطات المحلية في إدارة الموارد. وقد التزمت حكومة ليسوتو بإشراك النساء بصورة أكبر في عمليات اتخاذ القرار وتقرير حقوقهن ومسؤولياتهن في إدارة المشاريع وصيانة أصولها فيما بعد. وسوف تشارك المنظمات غير الحكومية في تيسير هذه العملية في المناطق التي تتمتع فيها بالقدرة والخبرة اللازمتين.

٦١- وأخيرا، فقد استطاع **البرنامج** – في إطار المجموعة الإقليمية لأي الجنوبية – أن يبنى طاقات تمكنه من سرعة تعبئة الموارد في حالات طوارئ الأغذية. ونتيجة التخطيط المستمر لمواجهة ظاهرة النينيو في ١٩٩٧-١٩٩٨، أصبح **البرنامج** في موقف أفضل، يسمح له بمواجهة الكوارث الطبيعية قبل حدوثها بوقت كاف، وأن يستخدم هذه الآليات بسرعة لحشد الموارد اللازمة للتخفيف من شقاء السكان في حالات الكوارث التي هي من صنع الإنسان.